

المشاركة في الاستفتاء واجب وطني



هناك تعبير سياسي اتفق العالم علي تسميته بالأغلبية الصامتة وهي تلك الأغلبية من البشر الذين لا يشاركون بإبداء الرأي فيما يتعدى ظروف حياتهم المعيشية أو طبيعة عملهم .

وهذا الرأي ليس قاصراً فقط علي المشاركة في الانتخابات وإنما نراه في اغلب مواقع الحياة مثل مواقع النشاط كالحركة الطلابية والحركة العمالية فنجد أن المشاركة الايجابية تتمثل في قلة ذات صفات متميزة وكثرة اتفق علي تسميتها بالأغلبية الصامتة ، والمشاركة الانتخابية لا تختلف كثيراً عن هذا وهو عنصر يشكل ميزة رئيسية للأحزاب الجديدة والأحزاب الصغيرة إذ أن ذلك يتيح لها الفرصة الواسعة بضم أعضاء لهذه الأحزاب من تلك الأغلبية الصامتة العريضة وهي مهمة أسهل كثيراً من محاولة تغيير هوية أعضاء حزبين منضمين لأحزاب منافسة .

وفي التلويح من بعض الأحزاب والفئات بعدم المشاركة في الاستفتاء معني خطير إذ أن هذه الأحزاب تقبل علي نفسها ان تنضم للأغلبية الصامتة بدلاً من أن تجلب لنفسها أعضاء من الأغلبية الصامتة لتحوّلهم إلى أعضاء مشاركين مشاركة ايجابية .

وفي هذا سياحة ضد التيار ... تيار التقدم وتيار الديمقراطية ... وتيار الرأي والرأي الآخر . ولا جدال في أن هذا القرار بعدم المشاركة في الاستفتاء وان صح وهو أمر استبعده فانه سيكون له نتائج خطيرة مستقبلاً من إسقاط الثقة الجماهيرية في مثل هذا الحزب الصغير الذي نتمني له النجاح .

وتمثل تلك الأغلبية الصامتة في الدول المتقدمة نسبة تتراوح بين ٢٥ الي ٤٠ % فنجد أن المشاركة الانتخابية في ألمانيا علي اختيار المستشار الألماني بلغت حوالي ٧٠ % مما يجعل

الأغلبية الصامتة تنكمش لحدود ٣٠ % ، والتي زادت الي ٤٠ % في النموذج الأمريكي في الاستفتاء علي رئاسة الجمهورية الأمريكية الأخيرة ، وفي دول العالم الثالث فان نسبة المشاركة تكون في حدود ٥٠ % في المتوسط إلا أن شعب مصر عودنا في المواقف المصرية أو تلك ذات التوجه الاستراتيجي أن تكون نسبة المشاركة اعلي من ذلك بكثير واعلي صوتاً ايضاً .

أما قيام بعض الأحزاب بطرح اطروحات جديدة ونحن نقتررب من موعد الاستفتاء، وبعد أن انتهى مجلسي الشعب والشوري من الاستماع لكافة الآراء وأوجه الطرح المختلفة وناقشها واتخذ قراره في هذا الشأن فإن هذا يزيد من غرابة الموقف .

لقد تعلمنا صغاراً في المدارس أن الإجابة تكون في موضع الإجابة أي للطالب في ورقة الامتحان وفي مواعده وداخل لجنته ، وتكون للمحامي في قاعة المحكمة إبان انعقادها وفي توقيت دعوته للمرافعة ، اما الأسئلة والإجابات والاستفسارات وتداول الرأي وبحث البدائل فان ذلك يكون اثناء المناقشة ما بقي باب المناقشة مفتوحاً .

الأمر الأكثر غرابة اننا نري محاولة في عكس اتجاه سريان الأحداث من الأقلية بمحاولة فرض رأيها علي الأغلبية ، ومن العجب ان آراء الأقلية هذه مختلف الرأي حولها فيما بينهم بحيث لا يوجد رأياً مقبولاً يمكن طرحه والحصول علي أغلبية بشأنه ، وكان الاجدي للأحزاب التي لها رأياً مخالفاً ان تلتزم بالقواعد الديمقراطية وتذهب لصندوق الانتخاب لتبدي رأيها بعدم الموافقة بدلاً من أن تنضم للأغلبية الصامتة وتسقط عن نفسها حقاً سعت طويلاً للحصول عليه وهو تكوين حزب سياسي له صفة رسمية وله مؤيدين من داخل الحزب أو من خارجه .

والرأي الفصل قد قدمه الرئيس حسني مبارك عندما اعفي الأحزاب كافة عند تقديمها لمرشح علي رئاسة الجمهورية من الحصول علي أي عدد من الأصوات يزكي هذا المرشح ، فلذلك قد ترك الباب مفتوحاً علي مصراعيه للأحزاب للدخول في المنافسة عن هذه المرة ، علي أن يطبق النظام بدءاً من المرات القادمة .
وبهذا افقد تلك الأصوات المعارضة أيأ من المرجعية أو المشروعية السياسية في اتخاذ موقف الرفض أو المقاطعة .

ختاماً

يبقي أن نقول كلمة حق وهي أن مصر مقبلة علي حركة إصلاح واسعة بمفهومها الواسع الممتد ليشمل الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي .
وما نشهده الآن من تعديل في الدستور هو مقدمه لحركة إصلاح شاملة وايضاً مدروسة لتشمل كامل نواحي الحياة علي ارض مصر ، وفي هذا فإننا نحتاج في أكثر من أي وقت مضى لتضافر الجهود واتحاد الرؤي وشحن المهتم حتي لا نعطل من مسيرة التقدم بأصوات لا تقدم حل ولا تضيف قيمة ملموسة لحطة جاري مناقشتها في وقت نحتاج فيه لكل الآراء المفكرة الواعية وعلي وجه الخصوص تلك التي تأتي من صفوف المعارضة

كلمة أخيرة :

إننا نعتبر في مصر جريدة الأخبار جريدة قومية مستقلة غير حزبية ، وهو أمر يجب أن يتضمنه عنوانها الرئيسي إذ أنها بكل المقاييس لا تنتمي للحزب الوطني الذي له جريدته المستقلة .